



Justice4Yemen Pact
صفاق العدالة لليمن



٨ مارس: تذكير بأن المدافعات عن حقوق الإنسان في اليمن وحيدات

٨ مارس ٢٠٢٤

في اليوم العالمي للمرأة، نكرم المدافعات عن حقوق الإنسان على مستوى العالم لتفانيهن الثابت في تحقيق العدالة والمساواة. ومع ذلك، هناك حاجة إلى اهتمام عاجل للتحديات التي تم التغاضي عنها والتي تواجهها المدافعات عن حقوق الإنسان في اليمن، والتي تنتقل في الصراع وانعدام الأمن والدعم المحدود. إنهم يعالجون قضايا مثل العنف القائم على النوع الاجتماعي، والتعليم، والرعاية الصحية، ويعملون بجد في الظل.

إن إهمال المدافعات عن حقوق الإنسان في اليمن يزيد من صعوبة نضالاتهن، مما يجعلهن عرضة للتهديدات والعنف. يجب على المجتمع الدولي أن يعترف بسرعة ويعالج التحديات الفريدة التي تواجهها هؤلاء النساء الشجاعيات في طلبية الدعوة لحقوق الإنسان.

وللأسف، تسلط التقارير النادرة الضوء على الجهود الدؤوبة التي تبذلها المدافعات عن حقوق الإنسان وتوثق التحديات التي لا تعد ولا تحصى التي يتحملنها، بما في ذلك التهديدات التي يتعرضن لها أو لعائلاتهن أو فقدان أحبائهن. [سلط تقرير حديث لهيئة الإذاعة البريطانية \(بي بي سي\)](#) الضوء على التحديات التي تواجه المدافعات عن حقوق الإنسان في اليمن.

علاوة على ذلك، [تواجه المدافعة عن حقوق الإنسان فاطمة العرولي حكم الإعدام](#) من قبل حركة أنصار الله (المعروفة بالحوثيين)، بتهمة مساعدة "الأعداء"، مع تقارير تشير إلى مخاوف جدية بشأن سوء معاملتها في السجن.

تتبع التحديات التي تواجهها المدافعات عن حقوق الإنسان في اليمن من ضعف الحوكمة، والقضايا الهيكلية، والأعراف الاجتماعية السلبية القائمة التي تحد من قدرتهن على إحداث التغيير. ومن الأمثلة على ذلك أن أحد المدافعين في حضرموت واجهت هجوما جسديا بسبب وقوفها مع امرأة تعرضت للإساءة، مما يوضح الحواجز المجتمعية التي تواجهها المدافعات عن حقوق الإنسان.

تواجه النساء في اليمن أيضا قيودًا صارمة على حرية التنقل، مما يساهم في وجود عوائق كبيرة أمام نشاطهن المستقل، وأفادت المدافعات عن حقوق الإنسان العاملات مع الجهات الفاعلة الإنسانية عن وجود قيود كبيرة امامهن، حيث غالبًا ما يفقرن إلى محرم (ولي الأمر) للسفر، مما يجبر البعض على ترك نشاطاتهن، مما يؤدي إلى خسائر مالية.

تواجه المدافعات عن حقوق الإنسان في اليمن أسوأ حملة تشهير من قبل جميع الأطراف المتحاربة، ويصبح أهدافًا لهجمات معادية للنساء والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والتي تغذيها حملات التضليل. بدأت اولا في مناطق سيطرة الحوثيين من خلال الدعاية الإعلامية الخاصة بهم وامتدت بعد ذلك على مستوى البلاد بسبب الحملات الكاذبة التي [تقودها حسابات مجهولة على وسائل التواصل الاجتماعي](#). يؤدي استخدام المعايير الجنسانية السلبية ضد منظمات المجتمع المدني والناشطات كسلاح إلى تصعيد الهجمات، مع إسهام غياب نظام قضائي في تأثر نظرة المجتمع ضدهن، وللأسف تواجه الناشطات الآن وصمة العار بأنهن يعملن لدوافع غير أخلاقية أو لصالح "الأعداء".

علاوة على ذلك، غالبًا ما تفتقر المدافعات عن حقوق الإنسان إلى الدعم والوصول إلى أنظمة الحماية، ويجدن أنفسهن معزولات ويدفعن ثمنًا باهظًا مقابل مناصرتهم. تشير [التقارير المقدمة إلى ميثاق العدالة من أجل اليمن](#) إلى صعوبات في الحصول على التسجيل لمنظماتهم ومواجهة قيود كبيرة في عملهم.

إن التحديات التي تواجه المدافعات عن حقوق الإنسان واسعة النطاق، ولكن بينما نحتفل باليوم العالمي للمرأة، دعونا لا ننسى المدافعات عن حقوق الإنسان اللاتي تم تجاهلهم في اليمن. ومع الاعتراف على وجه السرعة بنضالهم، يجب على المجتمع الدولي أن يسعى جاهدا لإزالة الحواجز الهيكلية التي تعوق عملهم الحيوي.

توصيات [ميثاق العدالة من أجل اليمن](#):

1. تعزيز شبكات الحماية للناشطات: تعزيز الوصول إلى الآليات والشبكات التي تمكن المدافعات عن حقوق الإنسان وتزويدهن بالمهارات اللازمة لحماية عملهن وهوياتهن، من أجل تعزيز مجتمع وبيئة مرنة و داعمة.

2. دعم منظمات حقوق الإنسان المحلية: من الضروري دعم منظمات حقوق الإنسان المحلية، بما في ذلك الناشطات، لتمكين عملهن في اليمن، والمساهمة في تعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين بشكل عام.

3. تحقيق عملية السلام: معالجة طبيعة عمليات السلام الحالية التي لا تراعي المنظور الجنساني، ودمج دعوات المرأة وأولوياتها، والتأكيد على حرية المجتمع المدني وحماية الناشطات كمكونات أساسية لسلام مستدام وشامل.

4. التشريعات والسياسات ومنع إساءة الاستخدام:

o القضاء على الأسباب الهيكلية: تنفيذ وإنفاذ التشريعات والسياسات والبرامج المصممة للقضاء على الأسباب الهيكلية للعنف ضد المدافعات عن حقوق الإنسان، ومعالجة القضايا الجذرية التي تساهم في التهديدات والهجمات.

o منع الانتهاكات والمعاقبة عليها: المنع الاستباقي لمرتكبي الانتهاكات والعنف ضد المدافعات عن حقوق الإنسان، والتحقيق الشامل معهم ومعاقبتهم بصرامة، ومحاسبة أولئك الذين يهددون أو يخيفون أو ينفذون أعمال العنف.

5. النهج المتعدد الجوانب والمشاركة:

o النهج المتعدد الجوانب: التأكد من أن تنفيذ أحكام الحماية والانتصاف يعتمد نهجا متعدد الجوانب، مع الاعتراف بالتحديات الفريدة التي تواجهها المدافعات عن حقوق الإنسان ومعالجتها.

o تعزيز المشاركة: تعزيز وتسهيل المشاركة الهادفة للمرأة في عمليات السلام، مع الاعتراف بالدور الحيوي الذي تلعبه المرأة في بناء مجتمعات مستدامة وشاملة.

6. إشراك المنظمات النسوية العاملة علي الارض: اتخاذ خطوات مدروسة وشاملة لإشراك المنظمات النسوية المحلية على جميع مستويات صنع القرار، والاعتراف بخبراتها ووجهات نظرها، وضمان سماع أصواتها وتقديرها.

7. إنشاء آلية تحقيق دولية مستقلة

إن إنشاء آلية تحقيق دولية مستقلة أمر ضروري، خاصة في ظل الفشل في تمديد ولاية فريق الخبراء البارزين التابع للأمم المتحدة. إن الدعوة السريعة لهذه الآلية المستقلة أمر بالغ الأهمية لضمان العدالة، وإنهاء الإفلات من العقاب المتقشي في اليمن، وحماية المدافعات عن حقوق الإنسان.

تحالف ميثاق العدالة لليمن

- 1- منظمة سام للحقوق والحريات
- 2- التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الانسان باليمن تحالف رصد (YCMHRV).
- 3- مؤسسة رصد لحقوق الإنسان (Watch4HR)
- 4- رابطة أمهات المختطفين (AMA)
- 5- مؤسسة الأمل الثقافية الإجتماعية النسوية (AWS)
- 6- مركز الدراسات الإستراتيجية لدعم المرأة والطفل (CSWC)
- 7- مركز الإعلام الحر للصحافة الاستقصائية
- 8- مؤسسة سد مأرب للتنمية الاجتماعية (MDF)
- 9- مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي (SEMC)
- 10- منظمة مساءلة لحقوق الإنسان